أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون صهيونية

2018/02/25م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

جدول المحتويات

مسئول إسرائيلي: مستقبل النظام الأردني بيد "إسرائيل" 3

إسرائيل في حالة حرب مفتوحة بدون فضائح نتنياهو 5

نتنياهو.. ملفات فساد تطيح بالصورة الرمزية لدولة الاحتلال 8

يديعوت : صفقة محتملة وراء زيارة وفد حماس للقاهرة 11

إسرائيل تحضرت لحرب بعد خطاب السادات بالكنيست لتشكيكها بنواياه 12

أخطر من موضوع الغاز الإسرائيلى 14

مسئول إسرائيلي: مستقبل النظام الأردني بيد "إسرائيل"

القدس المحتلة – ترجمة صفا 2018\2\24

قال رئيس سلطة المياه الإسرائيلية "غيورا شاحم" إن "مستقبل النظام الأردني مُعلق بيد إسرائيل" التي تزوده بالمياه".

وزعم "شاحم" في ندوة ثقافية عقدت السبت أن "مستقبل النظام الأردني واستقرار الحكم الملكي الحالي في الأردن متعلق بالمياه التي تزودها إسرائيل للأردن وأنه لولا المياه الإسرائيلية فسينهار النظام هناك وستدخل داعش إلى الأردن".

وقال: "إسرائيل ليست معنية بحدوث ذلك السيناريو".

وكانت صحيفة أردنية كشفت قبل سنوات أن الأردن يتفاوض مع "إسرائيل" لشراء 10 ملايين متر مكعب من المياه لتعويض النقص في مياه الشرب.

وحسب صحيفة العرب اليوم فإن عمّان اشترت من "تل أبيب" مليوني متر مكعب العام الماضي بشكل سري، لافتة إلى أن سعر المتر المكعب من المياه حسب العرض الإسرائيلي يبلغ نحو نصف دولار.

المسئول الإسرائيلي تطرق أيضًا إلى وضع المياه في غزة، قائلاً ليس معروفاً ما الذي سيحصل بغزة، فهناك مليوني إنسان بحاجة للمياه غير المتوفرة.

ولفت إلى أن ألمانيا موّلت بناء محطة تحلية للمياه بغزة بملايين الدولارات، ولكن تبين أن تلك المعدات استُخدمت لأغراض أخرى وأن "إسرائيل" أوقف بناء المحطة، مشيراً إلى تركيب سلطة المياه الإسرائيلية أجهزة استشعار على معدات المحطة لمعرفة الى أين تُستخدم.

ويعد الأردن واحدًا من أفقر أربع دول في مصادر المياه، حيث لا يتجاوز نصيب الفرد الأردني من المياه سنويًا 145 مترًا مكعبًا سنويًا، فيما يبلغ نصيب الفرد عالميًا حوالي 1000 متر مكعب.

يذكر أن موظفا إسرائيليًا في سفارة تل أبيب بالأردن قتل أردنيين اثنين بالرصاص في 23 يوليو/تموز الماضي وسمحت السلطات الأردنية للموظف بالمغادرة مع طاقم السفارة لتمتعه بالحصانة، وأثار استقباله بحفاوة في إسرائيل موجة غضب في الأردن.

وفي يناير/كانون الثاني الماضي قالت السلطات الأردنية إن إعادة فتح السفارة الإسرائيلية في عمان يجب أن يمر أولا بإجراءات قبول، مؤكدة رفضها عودة السفيرة عينات شالين إلى موقعها، وذلك ردا على إعلان الخارجية الإسرائيلية أنها ستعيد فتح السفارة بعدما تم التوصل إلى تفاهمات مع الحكومة الأردنية.

كما قالت الحكومة الأردنية إن إسرائيل عبرت رسميا عن أسفها لمقتل الأردنييْن، وعلى مقتل القاضي رائد زعيتر في 2014 برصاص جندي إسرائيلي على معبر جسر الملك حسين، مبدية استعدادها لتعويض عائلات الضحايا.

إسرائيل في حالة حرب مفتوحة بدون فضائح نتنياهو

بقلم: د. إبراهيم أبراش أمين للاعلام 25\2\2018

في ظل حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط فإن خطاب الحرب والصراع والتصعيد يسود على خطاب السلام والتسوية والمنطقة مفتوحة على مزيد من الحروب والصراعات بالرغم من التراجع الكبير للمتهم الأول –تنظيم داعش وتوابعه – والاختفاء المُريب لقياداته. وعليه فإنه من السذاجة حديث البعض عن حرب جديدة يشنها نتنياهو حتى يهرب من مشاكله الداخلية.

فأينما يممت النظر في الشرق الأوسط إلا وترى وتسمع عن حالة حرب وصراع أو تهديد بها في مقابل تراجع خطاب وثقافة السلام والتعايش. فهناك الحروب الأهلية المفتوحة التي سببتها فوضى الربيع العربي في سوريا واليمن وليبيا والعراق وما يجري في سيناء المصرية، هذه الحروب المرشحة لأن تتحول لحروب إقليمية وربما دولية مع التدخل الإيراني والتركي والروسي والإسرائيلي والأمريكي، وهناك إيران ومشاكلها مع واشنطن وبعض دول الجوار ،والخلافات الخليجية الداخلية، وتوتر العلاقة ما بين مصر والسودان وتركيا، والتوتر على الجبهة الشمالية ما بين إسرائيل من جانب وسوريا وإيران وحزب الله من جانب آخر، كل ذلك يُضاف إلى استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي ورفض تل أبيب الالتزام بمرجعيات واتفاقات التسوية السياسية وسياسات إدارة ترامب المؤججة للتوتر.

دون تجاهل دور الجماعات الإسلامية المتطرفة خصوصا "القاعدة" و"تنظيم الدولة" في الحروب الأهلية المرتبطة بفوضى الربيع العربي إلا أنه وبنظرة موضوعية وعلمية سنجد أن هذه الجماعات ليست وحدها السبب في هذه الحروب بالرغم من بشاعة ممارساتها بل يمكن القول بأن هذه الجماعات صُنعت صناعة من دول لخدمة مصالح هذه الدول وليس لتطبق هذه الجماعات برامجها وعقائدها.

التركيز على الجماعات الدينية المتطرفة أخفي الصراعات الأخرى كما برئ الدول المُخططة والممولة أيضا حول إسرائيل من متهم إلى ضحية أو إلى شريك في محاربة الإرهاب. الملاحظ أن تراجع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بل والحديث عن هزيمته وهو المُتهم الأول بما يجري في دول ما يسمى الربيع العربي لم يؤد لاستقرار المنطقة أو يضع حدا لحالة الحرب المُعممة لا في سوريا ولا في غيرها من الدول وما زالت الحروب والخلافات مفتوحة.

حروب وصراعات تتعلق بخلافات حول الحدود وأخرى مرتبطة بالصراع على المصالح وخصوصا الطاقة منابعها وأنابيب مرورها، وصراعات إثنية وطائفية ومذهبية، وأخرى حول المياه، وصراعات على السلطة، بالإضافة إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي غير المرتبط مباشرة بالجماعات الإسلامية المتطرفة بل إن إسرائيل وظفت هذه الجماعات وفوضى الربيع العربي لصالحها.

لم تكن إسرائيل بعيدة عن حروب وصراعات المنطقة، بدءا من تأزم الاوضاع بين مصر وأثيوبيا والسودان، إلى الصراع في كردستان العراق، إلى الحرب في سوريا حيث الغارات الإسرائيلية لم تتوقف طوال سنوات وقد اعترفت إسرائيل بأنها نفذت 26 غارة على سوريا منذ 2011 حتى الآن بالإضافة إلى القصف المدفعي، كما أن إسرائيل ليست بعيدة عن المواجهات المسلحة في سيناء حيث قالت صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية إن الطائرات الحربية الإسرائيلية شنت عشرات الغارات الجوية على سيناء لضرب مواقع لتنظيم "داعش"، أيضا حربها المتواصلة على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في ظل هكذا أجواء من الحروب المفتوحة في المنطقة تأتي قضايا فساد نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي لتتحول من قضية إسرائيلية داخلية إلى سبب قد يدفع نتنياهو للهروب نحو حرب خارجية كما يروج الحديث عند بعض المحللين والسياسيين، حيث ربط هؤلاء ما بين قضايا فساد نتنياهو والتوتر الذي جرى على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة مع سوريا وإيران بعد اسقاط الطائرة الإسرائيلية، والتصعيد العسكري المتزامن على الجبهة الجنوبية مع قطاع غزة.

في اعتقادنا أن هذا الربط بين قضايا الفساد الموجهة إلى نتنياهو واحتمالات الحرب أمر ساذج بسبب كل ما اشرنا إليه من أن حربا إضافية جديدة في المنطقة لا تحتاج لقضية فساد في إسرائيل فإسرائيل دولة حرب ودائمة الحضور في كل الحروب والمنازعات في المنطقة.

وبالنسبة لقضايا الفساد المرفوعة على نتنياهو فهي قضية داخلية وطبيعة النظام السياسي في إسرائيل لا تسمح بالخلط بين الأمور. إسرائيل دولة مؤسسات ليس من السهل على رئيس الوزراء تجاوزها والدخول في مغامرة حرب جديدة تهدد أمن واستقلال البلد كما يحدث في الدول العربية حيث لا يتورع القادة وزعماء الميليشيات عن خوض حروب تهدد الوطن بكامله دفاعا عن عروشهم، هذا بالإضافة إلى أن أي حرب إسرائيلية خارجية لن تحدث إلا بموافقة واشنطن، وهذه الأخيرة التي تتهيأ لطرح مشروع جديد للتسوية السياسية غير معنية الآن بحرب جديدة تكون إسرائيل طرفا فيها إلا في حالات محددة.

لا يعني ما سبق أن احتمالات قيام إسرائيل بحرب جديدة واسعة على الجبهة الشمالية أو الجبهة الجنوبية أمر غير وارد، فالحرب قادمة لا محالة ولكن هذه الحرب لن تكون قرارا من نتنياهو للهروب من مشاكله الداخلية بل لأن إسرائيل لا يمكنها أن تعيش بدون حروب ما دامت دولة احتلال وما دامت ترى نفسها فوق القانون الدولي والشرعية الدولية.

حرب أو عدوان إسرائيلي جديد آت لا محالة إما على الجبهة الشمالية لأن إسرائيل لن تتحمل طويلا تعزيز قدرات حزب الله وقيام قواعد عسكرية إيرانية متقدمة في سوريا، أو حرب على غزة لإنهاء الدور الوظيفي لحركة "حماس" في القطاع وإحلال سلطة بديلة إن اقتضى تطبيق صفقة القرن ذلك ورفضت "حماس" التجاوب معها، وقد تحدث الحرب على الجبهتين وهو ما ستحاول إسرائيل تجنبه.

نتنياهو.. ملفات فساد تطيح بالصورة الرمزية لدولة الاحتلال

علاء الريماوي السبيل 25\2\2018

حاول الاحتلال منذ نشأته في الأرض الفلسطينية تقديم صورة نمطية عن حكمه، تتعلق بالمؤسسية الحاكمة والرقابة التي وفرت شكلا من أشكال نقاء الحكم مما انعكس على التصور الذهني للعرب عن الكيان.

في قضية فساد نتنياهو ظهرت اختلافات جوهرية في تعامل الاحتلال وسلوكه في الملفات المماثلة السابقة كملف رئيس وزراء الاحتلال ايهود أولمرت المتعلقة بالرشوة، أو رئيس الكيان كاتساف المتعلقة بالاغتصاب، سواء من حيث التعقيدات التي تتداخل فيها قضية نتنياهو من حيث الاتهامات التي تحولت إلى منظومة مترابطة من أشكال الفساد، طالت زوجته، والأسرة، وعدداً من مستشاريه، وشركات ورجال أعمال، ومؤسسات إعلام، ومنظومة سياسية تخشى على نفسها في حال سقوط نتنياهو، وائتلاف حكومي يرتبط بنتياهو وجوديا.

الواقع الفاسد أدى إلى تشوه في حركة المجتمع الصهيوني والانقسام الحاد حول أهمية استقالة نتنياهو الذي ظهر منه استغلال النفوذ وتعيينات في سلم الدولة والقضاء تهدف لحمايته.

هذا التشوه لم يظهر في المجتمع وحده إنما طال المؤسسة السياسية والأحزاب كما أسلفنا، إذ ظهر جليا، بعد قيام الشرطة الأسبوع الماضي بتوجيه اتهام واضح لنتنياهو بالرشوة وخيانة الأمانة العامة والاحتيال في (الملف 1000) المتعلق بتقديم رشوة بشأن حصول الأخير على هدايا من رجال أعمال تقارب مليون شيكل، و(الملف 2000) الذي يشتبه نتنياهو فيه بتقديم عرضا لناشر صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أرنون موزيس، بعرقلة توزيع صحيفة «يسرائيل هيوم» مقابل الحصول على تغطية إيجابية في صحيفة يديعوت واسعة الانتشار، عدا ملفات فساد منزلية تتعلق بزوجته، وأخيرا ملف (4000) وشهادة القاضية غرستل التي أكدت في افادتها تلقي عرض من المستشار الإعلامي إيلي كمير، تضمن تعيينها في منصب المستشارة القضائية للحكومة إذا التزمت بإغلاق الملف ضد زوجة رئيس الحكومة سارة.

صحيفة هآرتس أشارت إلى النحس المتسارع الذي أصاب نتنياهو، والذي باتت معه تفتح عليه ملفات لم يكن مستعدا لها بعد اطمئنان الافلات من العقاب.

الاطمئنان من عدمه لم يعد المشكلة التي تواجه الكيان في بنيته، وشكل تعاطية مع قضايا الفساد فيه، إنما النقاش الدائم الآن هو «هل ظل الاحتلال يملك مؤسسة مهنية ».

الإجابة كانت في مناقشة الصحف العبرية ومنصات الإعلام والتي يمكن تلخيصها في جملة نقاط أهمها:

أولا: على الرغم من الشبهات القوية التي طالت نتنياهو إلا أن الأخير ظل في ذهن الجمهور الصهيوني الملك الذي لا يمكن للسياسة الاسرائيلية الاستغناء عنه.

ثانيا: ضعف الثقة في المؤسسة وقناعة الجمهور الصهيوني أن الشرطة فاسدة، وأن الشرقي روني الشيخ قائد الشرطة تحركه أجندات في اتهام نتنياهو.

ثالثا: ضخامة الفساد في المؤسسة (الشرطة، الجيش، الانحلال الأخلاقي، وعبث رأس المال، وضوح الفساد في المجالس المحلية) خلق مجتمع يقبل السياسي الفاسد.

رابعا: افلاس المؤسسة الصهيونية من الرموز، إذ تشير الساحة الصهيونية إلى خفوت نجم العسكر وعقم الحالة السياسية من تقديم بديل نتنياهو، الأمر الذي وضع المجتمع الصهيوني أمام التخوف من القادم، وصعوبة الثقة بالصبية كما قال يعلون عن وزراء الكبينت في حرب غزة.

خامسا: صدمة حرب عام 2014 على غزة أورثت المجتمع الصهيوني أن صمام الأمان الوحيد نتنياهو برغم كل فساده، لمشاهدة السلوك السياسي للاحزاب القيادات الأخرى.

سادسا: الانقسام بين فئات المجتمع الصهيوني؛ إذ يرى الغربي والتيار اليميني أن بدائل الحكم صعبة في ظل غياب نتنياهو.

هذه المناقشة تعبر عن المجتمع، والمؤسسة، والدولة، لكن في المقابل تدحرج الملفات بات يثقل على الساحة السياسية في الكيان، برغم تصريحات ليبرمان، نفتالي بنت، الأحزاب الدينية التمسك بنتياهو الائتلاف الحاكم.

وعليه بات واضحا أن التطور الأخير في الملف القضائي لنتنياهو، عقد موقفه، وزاد من فرص انهاء مواصلته الحكم لدورة قادمة».

إلا إن المهم في قراءة المشهد الصهيوني، هو علنية الفساد وقبوله في المؤسسة الصهيونية واتساعه، وقبول المجتمع له، وتعاطيه مع أشكاله، وقبول حكمه، مما يشكل تطورا مهما على صعيد ضعف الاحتلال وتراجع مكانته».

وهذا يعد التطور الأهم خلال السنوات العشر الماضية، مضافا إلى ضعف الرمزية التي قادت الاحتلال، الأمر الذي من شأنه الانعكاس على قدرة الكيان اتخاذ خطوات مصيرية، تتعلق بالحروب الكبيرة، أو الاتفاقات الواسعة».

ما يؤكد ان قضية نتنياهو، وتعاطي الاعلام معها، وحركة المجتمع، تصلح مادة غنية لدراسة التحولات التي سيكون عليها الاحتلال خلال السنوات العشر القادمة».

يديعوت : صفقة محتملة وراء زيارة وفد حماس للقاهرة

أمد/ تل أبيب : 2018\2\25

ذكرت جريدة يديعوت أن إسماعيل هنية وقادة من حماس توجهوا إلى القاهرة بصورة مفاجئة، وبدون إعلام مسبق في مطلع شهر شباط الحالي، وقد انضم إلى هنية، خليل الحية، وروحي مشتهى وفتحي حماد.

وقد أشارت حركة حماس إلى أن الزيارة تأتي في إطار محاولة تسهيل الحياة على سكان القطاع، الذين يعانون من مسألة إنسانية، بيد أن هذه المسألة ليست السبب الوحيد للزيارة.

لقد تم تعزيز وفد حماس قبل بضعة أيام بوصول موسى أبو مرزوق وعزت الرشق ومحمد نصر للقاهرة.

كما انضم أيضا نائب قائد الذراع العسكري مروان عيسى، وشخصيات أخرى من الذراع العسكري.

وأفادت مصادر في القطاع أن انضمام أعضاء الذراع العسكري يأتي في إطار النقاشات حول صفقة تبادل أسرى محتملة بين حماس وإسرائيل، بيد أنه لم يتم إحراز تقدم يذكر على هذا الصعيد.

وهناك اعتقاد بأن البقاء طويل الأمد لقيادة حركة حماس في القطاع يؤدي لتعثر المصالحة بين حركتي حماس وفتح، والتي وصلت من جديد إلى حالة الجمود، ولا يبدو أن هناك إمكانية للتقدم نظرا للخلافات العميقة في الآراء وتمسك كل طرف برأيه.

وذكر المراسل في التقرير الذي ترجمته جي بي سي نيوز : أن العديد من الأفكار طرحت خلال وجود وفد حماس في القاهرة ومن ضمنها تشكيل حكومة إنقاذ وطني في القطاع فقط، والتي ستعمل على طرد حكومة الوحدة الوطنية من القطاع، وتقوم هي بإدارة القطاع.

كما درست إمكانية تشكيل جهة لإدارة القطاع بالتعاون بين أبو مازن ومحمد دحلان. ولقد طرحت هذه الفكرة الأخيرة قبل المصالحة بين الطرفين، وقد دفعت هذه الفكرة أبو مازن للتوقيع على اتفاقية المصالحة خشية من سيطرة دحلان على القطاع.

إسرائيل تحضرت لحرب بعد خطاب السادات بالكنيست لتشكيكها بنواياه

عرب ٤٨ تحرير : رامي حيدر 2018\2\25

كشفت بروتوكولات سرية لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، أن إسرائيل لم تثق بنوايا الرئيس المصري الأسبق، أنور السادات، حول عملية السلام مع إسرائيل وزيارته القدس وإلقائه خطابًا في الكنيست، ولذلك أمرت وزارة الأمن قيادة الجيش الاستعداد لحرب جديدة مع مصر.

وكشف أرشيف الجيش هذه البروتوكولات بعد 40 عامًا من الزيارة التي حدثت في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1977، وقال خلالها السادات في خطابه إنه جاء إلى "أرض العدو في زمن الحرب" لإنهاء العداوة وإحلال السلام، وهذا ما طبقه لاحقًا بتوقيعه اتفاقية سلام مذلة لمصر، كان أحد بنودها عدم بناء دفاعات جوية أو إدخال تعزيزات عسكرية إلى شبه جزيرة سيناء دون إذن إسرائيل.

وبحسب البروتوكولات، عقدت هيئة أركان الجيش الإسرائيلي اجتماعًا طارئًا بعد خطاب السادات بيومين، وكان بعض الجنرالات ممن خاضوا حرب أكتوبر قبلها بأربعة أعوام يشكون بنوايا السادات أشاروا إلى احتمال تخطيط مصر لحرب جديدة.

وقال رئيس الأركان في حينه، موطا غور، إنه تلقى تعليمات من وزارة الأمن بتجهيز الوحدات القتالية لحرب على الجبهة الجنوبية، في حين تساءل قائد لواء الشمال، هرتسل شفير، عن النوايا الحقيقية للسادات، وقال "هل يمكننا معرفة ما الذي يسعى السادات لتحقيقه؟"، وتابع "الجواب هو لا، وهذا أول أمر مجهول هنا".

في حين كان الجنرال أفيغدور بن غال متفائلًا وقال إن السادات يقصد ما يقول أنه بالفعل يسعى للسلام وأن مجرد زيارة الرئيس المصري لإسرائيل وإلقاءه خطابًا في الكنيست يعتبر طريقًا جديدًا وخطوة تاريخية بامتياز، واعتبر أن هذه الزيارة ليست مجرد تحشيد ومحاولات لكسب شعبية، بل هي خطوة جادة بناء على تحليل الشخصية السياسية المركبة للسادات.

وانتقد بن غال الحكومة الإسرائيلية قائلًا إن "الخطابات في الكنيست كانت كالحوار بين مجموعة من الصم، لم تفهم القيادة السياسية أهمية هذه الخطوة وظهور رئيس في مصر في إسرائيل، ولم يظهروا أي مرونة لاستغلال ذلك".

وشاركه رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، شلومو غازيت، الرأي، وانتقد خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية، مناحيم بيغين، وقال إنه "تحليل السياسة الإسرائيلية في الخطابات الرسمية ليست من صلاحيات وظيفتي، لكن كان من الواضح أن خطاب رئيس حكومتنا لم يكن قريبًا من الروح التي تحدث بها الرئيس المصري".

أخطر من موضوع الغاز الإسرائيلى

محمد المنشاوي الشروق المصرية 25\2\2018

على إثر خروج أخبار تناقلتها كبرى وكالات الأنباء العالمية مثل رويترز وبلومبرج أكدت على توقيع اتفاقات مدتها عشر سنوات لتصدير ما قيمته 15 مليار دولار من الغاز الطبيعى الإسرائيلى إلى شركة دولفينوس المصرية، من القاهرة خرجت بيانات رسمية فى اتجاهين. أولها يقلل من أهمية الاتفاق وتنفى موافقة مصر على استيراد الغاز الإسرائيلى، مؤكدة أن مصر ستحقق الاكتفاء الذاتى من الغاز الطبيعى قبل نهاية هذا العام. وثانيها يذكر أنه فى حال توقيع أية شركة خاصة اتفاقية لتصدير أو استيراد الغاز، عليها أن تأخذ موافقة من جهاز تنظيم سوق الغاز، وهو ما لم يحدث، مشيرا إلى أنه يمكن لأى شركة أن تستورد الغاز، وتصديره لأى دولة أخرى. ومن القدس المحتلة خرج رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو فى كلمة متلفزة محتفيا باتفاقية تصدير الغاز لمصر، وقال نصا «إنه يوم عيد» وأضاف «أرحب بهذه الاتفاقية التاريخية المعلن عنها توا لتصدير غاز طبيعى إسرائيلى إلى مصر». ولم ينس نتنياهو أن يؤكد لشعبه الإسرائيلى أن الاتفاقية ستدخل المليارات إلى خزينة الدولة الإسرائيلية، وستصرف هذه الأموال لاحقا على التعليم والخدمات الصحية والرفاهية لمصلحة المواطنين الإسرائيليين. كذلك خرج بيان من سفارة إسرائيل بالقاهرة رحبت فيه بتوقيع اتفاقية تصدير الغاز الإسرائيلى إلى مصر. وقالت السفارة إن «الاتفاقية التاريخية التى وقعت يوم الاثنين سوف تدعم العلاقات الاستراتيجية بين مصر وإسرائيل».

* * *

وبعيدا عن فنيات الموضوع والأبعاد المالية والاقتصادية المتعلقة به، لم يتطرق كثيرون لما هو أكثر خطورة ويرتبط بالبعد السياسى لهذه الصفقة التى لم تتم فى فراغ، بل تمت فى ظروف محيطة يعتبرها الكثيرون بدايات تمهد لمخاطر عاجلا أو آجلا فيما يتعلق بعلاقات مصر مع عدوها التاريخى إسرائيل. وبصورة عامة لا يكاد يمر أسبوع إلا وتخرج علينا صحف إسرائيلية، أو يخرج مسئولون إسرائيليون بصور مباشرة أو من خلال تلميحات وتسريبات متنوعة لتذكرنا جميعا بعمق التعاون الأمنى بين القاهرة وتل أبيب خاصة فيما يتعلق بسيناء، وهو ما يقابله صمت رسمى مصرى لا ينكر ما يُكتب فى أغلب الأحيان. وتهدف إسرائيل من جانبها لتعويد وتطبيع الرأى العام المصرى على جديد وحميمية العلاقات الثنائية المصرية الإسرائيلية. وبعدما شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة أنماطا غريبة دخيلة على علاقتها بإسرائيل التى

ارتضى أغلبية الشعب المصرى ألا تتخطى حالة «السلام البارد»، أصبحت دوائر صنع القرار الأمريكى تمتدح أحيانا عمق التعاون الأمنى غير المسبوق بين القاهرة وتل أبيب، وتنتقد فى أحيان أخرى عدم مشاركتها وتهميشها فى ملفات التعاون الاستراتيجى بين مصر وإسرائيل. ومن الواضح أن مسار العلاقات المصرية يأخذ مسارا تصاعديا لم يحلم به أكثر الإسرائيليين تفاؤلا وبدا ذلك بوضوح فى خطوات مصرية غير مسبوقة منها على سبيل المثال لا الحصر عدم اتخاذ مواقف متشددة سواء من واشنطن أو تل أبيب بعد قرار ترامب نقل سفارة بلاده للقدس، وقبل ذلك كان هناك خطوة سحب مشروع القرار المصرى فى مجلس الأمن الدولى الذى يدين سياسات الاستيطان الإسرائيلية فى الضفة الغربية، ومن قبل ذلك محاولات مصرية مستمرة لتوسيع إطار اتفاقية الكويز، وهى التى تشترط دخول مكون إسرائيلى نسبته 10.5% فى الصادرات المصرية للولايات المتحدة كى تتمتع بإعفاءات جمركية واسعة، وهناك جهود لتشمل تصنيع وتصدير المنتجات الغذائية بعدما سيطرت على صناعة المنسوجات والملابس. وقبل هذا وذاك كانت هناك زيارة غير مسبوقة قام بها البابا تواضروس للقدس لتقديم واجب عزاء!

وتعكس كل هذه التطورات الجديدة واقعا جديدا لم تعد معه إسرائيل تتربع، أو تتواجد فى بعض الأحيان حتى، على سلم تهديدات الأمن القومى المصرى.

***

على مدى العقود الأربعة الماضية ومنذ زيارة الرئيس السابق أنور السادات للقدس، وكذلك خلال عهد الرئيس حسنى مبارك، شهدت العلاقات الإسرائيلية ـ المصرية مدا وجزرا، واليوم لا تشهد هذه العلاقات إلا المد. لقد أثبتت تجربة أكثر من أربعين عاما من السلام بين مصر وإسرائيل رفضا كبيرا على المستوى الشعبى أو الفنى أو الثقافى. وعلى الرغم من ذلك لا تتوقف الجهود والضغوط من تحالف «أصحاب السلطة» و«أصحاب المال» لإرغام الشعب المصرى على قبول واقع جديد لا يكترث بأى حقوق أصلية لشعب اغتصبت أراضيه من استعمار استيطانى، وقتلت آماله فى التمتع بما ينعم به كل شعوب العالم من الحق فى دولة.

تاريخيا وعلى الرغم من هزائمها العسكرية المدوية أمام إسرائيل، التزمت الدول العربية، ولو شكليا، بشروط الحقوق الفلسطينية والدولة الفلسطينية على حدود ما قبل 1967، قبل دخولها فى أى مفاوضات سلام مع إسرائيل. إلا أن ربط النخب السياسية المصرية العربية الجديدة بمراكز القوة التقليدية فى عالم المال

والأعمال فى واشنطن وما ورائها بما يمهد لواقع جديد يتجاهل شروط الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة عام 1967، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 194 مقابل تطبيع الدول العربية علاقاتها مع إسرائيل. من خلال أخبار كصفقة الغاز الأخيرة وغيرها، يحاول المطبعون الجدد استغلال حالة الضعف العربى غير المسبوق من أجل فرض واقع جديد لا يعرف فيه الأطفال والشباب المصرى والعربى أى ثوابت أو حقوق يجب الحصول عليها كشروط تمثل الحد الأدنى الذى لا يجب التنازل بشأنها قبل التأسيس لعلاقات مع إسرائيل.

* * *

وهكذا نشهد اليوم أخطر مراحل الدفع المتعدد المنصات تجاه تبنى خطوات وسياسات تطبيعية تتجاوز كل ما سبق. ويمكن بسهولة رصد منصة واشنطن وما يجرى فيها وما يخرج منها فى هذا الاتجاه خاصة ما يتعلق بجهود اللوبى الإسرائيلى الداعم لبعض النظم العربية التطبيعية، وهناك منصة الهرولة التى يهرع إليها بعض الحكام العرب الجدد مستغلين حالة رسم خريطة تحالفات جديدة بالمنطقة والتى لا تعنيهم فى شىء طالما لا تقترب من كراسى حكمهم، إلا أن الخطر الأكبر على الذاكرة الجمعية العربية هو ما تقوم به نظم حاكمة من خلال منصة التعليم العربى، إذ تشهد مناهج تعليمية عربية مختلفة جهود لا تتوقف من أجل فرض واقع مزيف جديد يحجب عن الأجيال الجديدة من أطفال وشباب العرب حقائق بديهية تاريخية وينقل الأعداء لخانة الحلفاء والأصدقاء.

تم بحمد الله